



## لباس :

### ١ - شروط الثوب :

يشترط في الثوب شروط أثرت عن عمر وهذه الشروط هي :  
أ - أن لا يكون حريراً :

(١) فلا يجوز للرجل أن يلبس الحرير ، فقد دخل رجل على عمر وعليه ثوب ملأاً ، فأمر به عمر فمزق عليه فتطير في أيدي الناس ، قال عمر : أحسبه حريراً<sup>(١)</sup> . وأنكر على عبد الرحمن بن عوف لبسه قميصاً من الحرير<sup>(٢)</sup> . وعن سويد بن غفلة قال : أصبنا فتوحاً بالشام ، فأتينا المدينة ، فلما دنونا لبسنا الديباج والحرير ، فلما رأنا عمر رمانا ، فنزعناها ، فلما رأنا قال : مرحباً بالمهاجرين ، إن الحرير والديباج لم يرض الله به لمن كان قبلكم ، فيرضى به عنكم ؟ لا يصلح منه إلا هكذا وهكذا وهكذا . قال شعبة : أصبعين أو ثلاثاً أو أربعاً<sup>(٣)</sup> . وكسى رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب

(٣) المحلي ٤ / ٣٩ .

(١) عبد الرزاق ١١ / ٨٠ .

(٢) سنن البيهقي ٣ / ٢٦٩ وعبد الرزاق ١١ / ٦٩ .

حلة حرير وقال له : لم أكسكها لتلبسها ، فكساها عمر أخاً له مشركاً كان بمكة<sup>(١)</sup> .

(٢) ويستثنى من ذلك إذا كان في الثوب من الحرير قدر أصبعين أو ثلاثاً أو أربعة أصابع كما مر في الأثر السابق لأنه من اليسير الذي يعسر التحاشي عنه فقد رخص عمر في موضع أصبع وأصبعين وثلاث وأربع من أعلام الحرير<sup>(٢)</sup> .

ب - ان يكون ساتراً ، لا يشف ولا يجسم العورة ، قال عمر : لا تلبسوا نساءكم القباطي فإنه إن لا يشف يصف<sup>(٣)</sup> . واستنقع عمر بالماء وعليه قميص فلما خرج دعا بملحفة فلبسها فوق القميص<sup>(٤)</sup> وإنما فعل ذلك عمر لأن القميص قد لصق بجسده فأصبح واصفاً لعورته .

ج - أن لا يشبه لباس الكفار ، إن كان للكفار زي خاص ، فقد كتب عمر إلى عتبة بن فرقد : يا عتبة بن فرقد ، إياكم والتنعم وزى أهل الشرك<sup>(٥)</sup> .

د - أن لا يشبه لباس الرجال النساء ولا لباس النساء الرجال ، فقد رأى على رجل ثوباً معصفاً فقال : دعوا هذه البراقات للنساء<sup>(٦)</sup> ورأى على رجل ثوبين ممصرين - مصبوغين بحمرة أو صفرة - فقال : ألق هذين عنك ، فقال الرجل : يا أمير المؤمنين أما إنني لم ألبسهما قبل يومي هذا ، فقال عمر : قد رأيتهما عليك يوم كذا وكذا ، فقال الرجل : نسيت استغفر الله ، فقال عمر : لعلك توهن من عملك ما هو أشد عليك من هذا<sup>(٧)</sup> .

هـ - أن يكون لباس الرجل فيه خشونة وتقشف ( ر : تنعم ) .

و - أن يكون طاهراً ، فقد نهى عمر أن يصبغ العصب بالبول<sup>(٨)</sup> ورأى على رجل

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ٣٢ / ١ .

(٥) مسند الإمام أحمد ١٦ / ١ .

(٦) عبد الرزاق ٧٨ / ١١ والمحلى ٧٠ / ٤ .

(٧) عبد الرزاق ٧٩ / ١١ والمحلى ٧٠ / ٤ .

(٨) سنن البيهقي ٢٧١ / ٣ .

(١) سنن البيهقي ٢٤١ / ٣ والمغني ٦٥٩ / ٢ .

و ١٠٤ / ٦ .

(٢) عبد الرزاق ٧٤ / ١١ والبيهقي ٢٦٩ / ٣ .

(٣) عبد الرزاق ١٦٤ / ٥ و ٥١ / ٧ وتاريخ المدينة

٧٩٣ / ٣ .

قلنسوة من جلد ثعالب فأمر بها ففتقت<sup>(١)</sup> لأنه كان يراها نجسة ( ر : نجاسة / ١  
ب ٥ ) و ( نجاسة / ٣ ب ٤ ) .

ز - ان يكون متناسباً وحال اللابس ، فيلبس العالم ثوب وقار فقد قال عمر : إني  
لأحب أن انظر إلى القاريء أبيض الثياب<sup>(٢)</sup> والغني ثياب الأغنياء قال عمر : إذا  
أوسع الله عليكم فأوسعوا على أنفسكم<sup>(٣)</sup> .

## ٢ - لباس الحج

لباس الرجل ( ر : حج / ٦ د ١ ) والمرأة ( ر : حج / ١٩ ب ) .

## ٣ - لباس المرأة الحرة :

( ر : حجاب / ١ ) .

## ٤ - لباس المرأة الأمة :

( ر : حجاب / ١ ج ) .

## لحية :

تخليل اللحية في الوضوء ( ر : وضوء / ٦ ب ) .

## لحن :

اللحن : هو الخطأ في اللغة .

كان عمر حريصاً على أن يتعلم الناس اللغة العربية الفصحى ، وأن لا يداخل  
اللحن كلامهم أو كتاباتهم، وخاصة إذا كانت هذه الكتابات كتابات رسمية ، فقد

(٣) الموطأ / ٢ / ٩١١ .

(١) عبد الرزاق / ١ / ٧١ .

(٢) الموطأ / ٢ / ٩١١ .



أرسل أبو موسى الأشعري كتاباً إلى عمر، فقرأه عمر فوجد فيه خطأ لغوياً، فكتب إلى أبي موسى : إن كاتبك الذي كتب إليّ لحن فاضربه سوطاً<sup>(١)</sup> .

## لسان :

دية الجناية على اللسان ( ر : جناية / ٥ ب ٤ أ ) و ( جناية / ٥ ج ) .

## لعان :

### ١ - تعريف :

اللعان هو شهادات مؤكدة بأيمان من كل من الزوج والزوجة مقرونة بلعن أو غضب ، قائمة مقام حد القذف في الزوج وحد الزنا بالزوجة .

### ٢ - كيفيته :

إذا قذف الرجل زوجته بالزنا ، فكذبته في ذلك ، وجب عليه حد القذف ، ويسقط الحد عنه بلعانه ، وذلك أن يقول أربع مرات : أشهد بالله إنني لمن الصادقين بما رميتها به من الزنا ، ويقول في الخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين .

وبذلك يجب عليها حد الزنا، ويسقط عنها الحد بلعانها، وذلك ان تقول أربع مرات : أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا ، وتقول في الخامسة : ان غضب الله عليها إن كان من الصادقين ، وذلك عملاً بقول الله عز وجل في سورة النور / ٦ : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ \* وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ \* وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ \* وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ .

(١) أخبار القضاة ١ / ٢٨٦ .

### ٣ - شروط إجراء اللعان :

ولا يجري اللعان إلا إذا توفرت شروط هي :

أ - أن تكون المقدوفة زوجة للقاذف ، وهذا واضح في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ﴾ .

ب - أن تكون الزوجة ممن يجب الحد بقذفها فيما لو قذفها أجنبي ( ر : قذف / ٣ ) .

ج - أن لا يجد الزوج البينة المعتبرة على زنا زوجته ، وهذا واضح في قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾ .

د - أن تكذب زوجها فيما ادعاه من القذف ، لأنها لو صدقته لكان تصديقها له إقراراً بالزنا وهو يوجب عليها حد الزنا .

هـ - أن يكون القذف بالزنا خاصة أو بنفي الولد - وهو زنا في الحقيقة - ويشترط في حالة نفي الولد أن لا يكون قد سبقه إقرار به ، فإن أقر به ثم نفاه ، ثبت نسبه ووجب حد القذف ، ولا لعان بينهما ، فقد قضى عمر في رجل أنكر ولد امرأته وهو في بطنها ، ثم اعترف به وهو في بطنها ، حتى إذا ولد أنكره ، فأمر به عمر فجلد ثمانين جلدة لفريته عليها ، ثم ألحق به ولدها<sup>(١)</sup> .

### ٤ - آثار اللعان :

أ - إذا امتنع أي من الزوجين عن اللعان أقيم عليه الحد ، فإن امتنع الزوج أقيم عليه حد القذف ، وإن امتنعت الزوجة أقيم عليها حد الزنا .

ب - وقوع الفرقة بين المتلاعنين ، فلا يجوز لهما العودة إلى بعضهما أبداً ، قال عمر : المتلاعنان يفرق بينهما ولا يجتمعان أبداً<sup>(٢)</sup> .

(١) سنن البيهقي ٧ / ٤١١ .

(٢) ابن أبي شيبة ١ / ٢٢٧ وعبد الرزاق ٧ / ١١٢ وسنن البيهقي ٧ / ٤١٠ والمغني ٥ / ٦٣٤ .

ج - إن كان اللعان على نفي الولد ، فإن الولد الذي جرى اللعان بسببه يلحق بأمه وهذا إجماع لا اختلاف فيه .

## ٥ - إرث ولد الملاعنة :

( ر : إرث / ١٥ ) .

## لُقْطَة :

### ١ - تعريف :

اللُقطة هي المال الضائع يجده غير صاحبه فيأخذه .

### ٢ - أنواعها :

أ - اللُقطة إما أن تكون يسيرة ، وإما أن تكون عظيمة ، فإن كانت يسيرة جاز الانتفاع بها من غير تعريف<sup>(١)</sup> وقد مر عمر بتمرة في الطريق فأكلها<sup>(٢)</sup> ؛ وإن كانت عظيمة فلا بد له من تعريفها ، كما سيأتي بعد قليل .

ب - واللُقطة من جهة أخرى على نوعين أيضاً :

(١) لُقطة حيوان يستطيع أن يمتنع بنفسه ، كالإبل والبقر ونحوه ، وقد نهى عمر بن الخطاب الناس عن التقاطه ، وفي ذلك يقول عمر : من أخذ ضالة فهو ضال ، أي مخطيء ، يريد بذلك الحيوان الذي فيه قوة على أن يمنع نفسه<sup>(٣)</sup> فإن التقطه أحد كان عليه أن يعرفه أبداً حتى يجده صاحبه ، فإن لم يجده لا يحل له أخذه ، بل يعيده إلى مكانه الذي وجد فيه ، وقد وجد رجل في عهد عمر جملاً ضالاً ، فجاء به عمر فقال عمر : عرفه شهراً ، ففعل ، ثم جاء به فقال عمر : زد شهراً ، ففعل ثم جاءه ، فقال له : زد شهراً ، ففعل ،

سنن أبي داود برقم ١٧٢٠ ، ور : الاشراف

٧٩/٢ .

(١) المغني ٥ / ٦٣٤ .

(٢) عبد الرزاق ١٠ / ١٤٤ .

(٣) المغني ٥ / ٦٧٣ وروي الحديث مرفوعاً في



ثم جاءه فقال : إنا قد أسمّناه ، قد أكل علف ناضح . فقال عمر : ما لك وله !! أين وجدته ؟ فأخبره ، قال : إذهب فأرسله حيث وجدته<sup>(١)</sup> . وروى الامام مالك في الموطأ أن عمر قال لمن وجد بغيراً عرفه ثلاثاً ، فقال : إنه قد شغلني عن ضيعتي ، قال عمر : أرسله حيث وجدته<sup>(٢)</sup> وقد تزايد عدد الضوال في عهد عمر حتى قال الزهري : كانت لقطة الإبل في زمان عمر إبلاً مؤبّلةً نتاج لا يمسه أحد<sup>(٣)</sup> ولذلك حمى لها عمر موضعاً يقال له النقيع ، فكان يضعها فيه مع خيل المجاهدين<sup>(٤)</sup> وبذلك سقط تعريفها ، فمن كانت له ضالة حيوان كفرس أو إبل أو نحو ذلك قصد ذلك المكان فإن وجدها فيه أخذها<sup>(٥)</sup> .

٢) أما لقطة الأشياء والحيوان الذي لا يملك من القوة ما يمنع نفسه ، فيجب تعريفها ، ويملكها ملتقطها بعد مضي مدة التعريف إن لم يعرف صاحبها .

### ٣ - تعريفها :

بين أيدينا العديد من الروايات عن عمر في تحديد مدة تعريف اللقطة :

أ - ففي رواية انه يعرفها ثلاثة أيام ، فعن إسماعيل بن أمية قال : قال عمر : إذا وجدت لقطة فعرفها على باب المسجد ثلاثة أيام ، فإن جاء من يعرفها ، وإلا فشأنك بها<sup>(٦)</sup> وأتاه رجل وجد جراباً فيه سويق فأمره أن يعرفه ثلاثاً ، ثم أتاه فقال : لم يعرفه أحد ، فقال عمر : خذ يا غلام هذا ، خير من أن يذهب به السباع وتسفيه الرياح<sup>(٧)</sup> .

ب - وفي رواية ثانية انه يعرفها ثلاثة أشهر<sup>(٨)</sup> .

(٥) انظر المغني ٥ / ٦٧٦ .

(١) عبد الرزاق ١٠ / ١٣٢ .

(٦) عبد الرزاق ١٠ / ١٣٦ .

(٢) الموطأ ٢ / ٧٥٩ وانظر المغني ٥ / ٦٤٩ .

(٧) عبد الرزاق ١٠ / ١٤٣ .

٦٧٥ .

(٨) المحلى ٨ / ٢٦٤ والمغني ٥ / ٦٣٢ .

(٣) الموطأ ٢ / ٧٥٩ .

(٤) المغني ٥ / ٦٧٥ .

ج - وفي رواية ثالثة انه يعرفها أربعة أشهر ، فعن زيد بن صوحان العبدي أن عمر أمره أن يعرف قلادة التقطها أربعة أشهر ، فإن جاء من يعرفها وإلا وضعها في بيت المال<sup>(١)</sup> .

د - وفي رواية رابعة انه يعرفها عاماً . فعن سويد بن غفلة عن عمر قال في اللقطة يعرفها سنة<sup>(٢)</sup> وعن معاوية بن عبد الله بن بدر الجهني أن أباه عبد الله أخبره أنه نزل منزلاً بطريق الشام فوجد صرة فيها ثمانون ديناراً ، فذكر ذلك لعمر فقال له عمر : عرفها على أبواب المسجد ، واذكرها لمن يقدم من الشام سنة ، فإن مضت السنة فشأنك بها<sup>(٣)</sup> ؛ ووجد سفيان بن عبد الله الثقفي عيبة فيها مال عظيم ، فأتى بها عمر فقال عمر : عرفها سنة ، فإن عُرِفَتْ فذاك ، وإلا فهي لك ، فلم تعرف ، فلقية بها القابل في الموسم ، فذكرها له ، قال عمر : هي لك ، فإن رسول الله أمرنا بذلك ، قال : لا حاجة لي فيها . فقبضها عمر فجعلها في بيت المال<sup>(٤)</sup> ؛ وعن أبي نوفل بن أبي عقرب عن أبيه أنه أصاب بدرة - كيس مال - في الموسم على عهد عمر فعرفها ، فلم يعرفها أحد ، فأتى بها عمر عند النفر وقال له : قد عرفتها فاغنها عني ، قال : ما أنا بفاعل ، قال : يا أمير المؤمنين فما تأمرني ؟ قال : امسكها حتى توفي بها الموسم قابلاً ، ففعل ، فعرفها فلم يعرفها أحد ، حتى أتى بها عمر فأخبره أنه وافاه بها كما أمره ، وعرفها فلم يعرفها أحد ، وقال له : اغنها عني ، قال له عمر : ما أنا بفاعل ، ولكن إن شئت اخبرتك بالمخرج منها أو سبيلها : إن شئت تصدقت بها ، فإن جاء صاحبها خيرته ، فإن اختار المال رددت عليه المال ، وكان الأجر لك ، وإن اختار الأجر كان لك نيتك<sup>(٥)</sup> .

هـ - أما ما رواه ابن حزم وأشار إليه ابن قدامة في المغني من انه روي عن عمر ان

(١) المحلى ٨ / ٢٦٤ . وفي المغني عن زيد الجهني وهو خطأ .

(٢) عبد الرزاق ١٠ / ١٣٩ . (٤) سنن البيهقي ٦ / ١٨٧ وعبد الرزاق ١٠ / ١٣٥

(٣) سنن البيهقي ٦ / ١٩٣ والمحلى ٨ / ٢٥٩ والمحلى ٨ / ٢٦٦ والمغني ٥ / ٦٤٠ .

و ٢٦٢ والموطأ ٢ / ٧٥٨ والمغني ٥ / ٦٢٢ (٥) المحلى ٨ / ٢٥٨ .



اللُقْطَة تعرف ثلاثة أعوام<sup>(١)</sup> فقد اعتمد فيه على رواية شاذة ساقها لخبر معاوية بن عبد الله بن بدر الجهني المتقدم وهي : ان معاوية قال : وجد أبي في مبرك بغير مائة دينار ، فسأل عمر بن الخطاب عن ذلك ، فقال له : عرفها عاماً ، فعرفها فلم يجد لها عارفاً ، فقال له : عرفها ثلاثة أعوام ، فلم يجد لها عارفاً ، فقال له عمر : هي لك<sup>(٢)</sup> .

و - ولا بد لنا من التساؤل عن سبب اختلاف مدة التعريف ؛ ومن التدقيق في الأخبار التي سقناها نجد انه لما كانت اللُقْطَة يسيرة كانت مدة تعريفها يسيرة ، ولما عظمت زادت مدة تعريفها ، فجراب السوق لُقْطَة يسيرة ، ولذلك اكتفى بتعريفه ثلاثة أيام اما القلادة فهي أعظم من جراب السوق ، ولذلك فقد أمر عمر بتعريفها أربعة أشهر ، وأما الدراهم الثمانون فقد أمر عمر بتعريفها سنة لأنها مال عظيم .

#### ٤ - امتلاكها :

إذا مضت مدة تعريف اللُقْطَة ولم تعرف ، فقد ملكها ملتقطها وهو فيها بالخيار بين ثلاثة أمور :

أ - أن يتصدق بها ، فإن عرفت فيما بعد ، خَيْرَ الملتقطُ صاحبها بين الأجر ، وبين أن يدفع له الملتقط قيمتها<sup>(٣)</sup> فعن سويد بن غفلة عن عمر قال في اللُقْطَة يعرفها سنة فإن جاء صاحبها وإلا تصدق بها ، فإن جاء صاحبها بعدما تصدق بها خيرَه ، فإن اختار الأجر كان له ، وإن اختار المال كان له المال<sup>(٤)</sup> وقال لابن أبي عقرب : إن شئت اخبرتك بالمخرج منها أو سبيلها : إن شئت تصدقت بها ، فإن جاء صاحبها خيرته ، فإن اختار المال رددت عليه المال ، وكان الأجر لك ، وإن اختار الأجر كان لك نيتك<sup>(٥)</sup> ؛ والتصدق باللُقْطَة هو الأفضل للغني .

(٤) عبد الرزاق ١٠ / ١٣٩ .

(٥) المحلى ٨ / ٢٥٨ .

(١) المغني ٥ / ٦٣٢ والمحلى ٨ / ٢٦٢ .

(٢) المحلى ٨ / ٢٦٢ .

(٣) المحلى ٨ / ٢٦٦ .

ب - أن يضمها إلى ماله ، فإن جاء صاحبها ، فوجدها قائمة أخذها ، وإن لم يجدها ضمَّها الملتقطُ بالقيمة ، ولم نعثِر على نص عن عمر في ضمانها في هذه الحالة ، ولكن أخذنا ذلك بقياس الأولى ، لأنه إن كان يضمها في حالة الصدقة ، أفلا يضمها في حال انتفاعه بها؟ .

وقد قال عمر لعبد الله بن بدر الجهني : فإذا مضت السنة فشأنك بها<sup>(١)</sup> وفي بعض روايات الخبر أنه قال له : هي لك<sup>(٢)</sup> قال عبد الله بن بدر فقسمتها بين امرأتين لي<sup>(٣)</sup> وقال لسفيان بن عبد الله الثقفي حين جاءه بعد مضي مدة التعريف : هي لك<sup>(٤)</sup> .

ج - أن يجعلها في بيت مال المسلمين ، فإن عرفت أخذها صاحبها من بيت المال ففي قصة سفيان بن عبد الله الثقفي : فقد رفض سفيان أخذ اللقطة ، فقبضها منه عمر وجعلها في بيت مال المسلمين<sup>(٥)</sup> .

## لقيط :

### ١ - تعريف :

اللقيط هو طفل لا يعرف نسبه ولا رقه يُبَدَّ أو ضلَّ فأخذه إنسان .

### ٢ - حرته :

اللقيط حر ، لأن الأصل في الأدميين الحرية ، والرق عارض ، فإذا لم يعلم ذلك العارض فلهم حكم الأصل<sup>(٦)</sup> فعن سُنين أبي جميلة قال : وجدت منبوءاً في زمن عمر بن الخطاب ، قال فجئت به إلى عمر ، فلما رآني عمر قال : عسى الغوير أبوساً ، ما حملك على أخذ هذه النسمة ؟ قلت : وجدتُها ضائعة ، فأخذتها ، فكأنه

(١) سنن البيهقي ٦ / ١٩٣ والموطأ ٢ / ٧٥٨ (٤) سنن البيهقي ٦ / ١٨٧ وعبد الرزاق ١٠ / ١٣٥

والمغني ٥ / ٦٢٢ . والمغني ٨ / ٢٦٦ والمغني ٥ / ٦٤٠ .

(٥) المصادر السابقة .

(٦) المغني ٥ / ٦٨٠ .

(٢) المغني ٨ / ٢٥٩ و ٢٦٢ .

(٣) المغني ٨ / ٢٥٩ .



اتهمني ، فقال عَريفه : - أي المعرّف به - إنه رجل صالح ، قال عمر : كذلك ؟ قال نعم ، قال : اذهب ، هو حر ، لك ولاؤه وعلينا نفقته<sup>(١)</sup> .

### ٣ - نفقة اللقيط :

ينفق على اللقيط - إن لم يكن معه مال - من بيت مال المسلمين ، وهذا واضح في قول عمر في قصة سُنين : « وعلينا نفقته » فإن كان معه مال فنفقته في ماله .

### ٤ - نسب اللقيط :

إذا ادعى رجل اللقيط ، لحق به ، وإن ادعاه رجلان ولم تكن لأحدهما بينة ، أو كان لكل واحد منهما بينة على أنه ابنه ، أري القافة ، فمن حكمت له به القافة لحق به (ر: قضاء / ٣ هـ) .

### ٥ - ميراث اللقيط :

إذا مات اللقيط ولم يترك وارثاً ، فميراثه لملتقطه ، وهو واضح في قول عمر في قصة سنين « لك ولاؤه » و (ر : إرث / ٧ ب ) .

## لمس :

- نقض الوضوء بلمس المرأة (ر : وضوء / ٧ ج) .
- نقض الوضوء بلمس الفرج (ر : وضوء / ٧ د) .
- ثبوت حرمة المصاهرة باللمس (ر : نكاح / ١٤ أ ج) .

وهو مثل عربي قديم ، أول من تكلم به الملكة الزباء ملكة تدمر حين استنكرت شأن الوزير «قصير» . والمعنى : عسى أن يأتي ذلك الطريق بشر . ومراد عمر : اتهم أبي جميلة بأنه هو أبو المنبوذ .

(١) الموطأ ٢ / ٧٣٨ والبخاري في الشهادات باب إذا زكى الرجل رجلاً كفاه ، وسنن البيهقي ٢٠١/٦ وعبد الرزاق ١٤/٩ و٤٤٩/٧ وابن أبي شيبة ١٨٩/٢ والمحلى ٢٧٤/٨ والمغني ٦٧٩ / ٥ وقوله : « عسى الغوير أبوساً » الغوير : ماء لكلب ، وأبوساً : جمع بائس ؛

- تحريم لمس الأجنبية المرأة ( ر : أجنبي / ٢ ) .  
 — الجزاء بلمس المُحَرَّم المرأة بشهوة ( ر : حج / ٣ د ٦ ) .

## لواط :

### ١ - تعريف :

اللواط هي وطء الرجل الرجل في دبره .

### ٢ - تحريمها :

كان عمر يعاقب الرجل إذا وطئ زوجته في دبرها ، فما بالك بوطئه الرجل وكان رضي الله عنه يرى وطء الدبر فعلاً قبيحاً لا يليق بالمسلم إتيانه ، وهو مما حرمه الله تعالى ومما حرمه رسوله صلى الله عليه وسلم . فقد جاء عمر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله هلكت . قال : وما الذي أهلكك ؟ قال : حولت رحلي الليلة ، قال : فلم يردّ عليه شيئاً ، قال فأوحى الله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية : ﴿ نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنِي شَتْمٌ ﴾ أي أقبل وادبر ، واتق الدبر والحیضة<sup>(١)</sup> .

### ٣ - عقوبتها :

كان عمر يرى أنه ليس في اللواط حد معين ، وإن امر العقوبة فيها يخضع لاجتهاد القاضي ، فهو يقدر العقوبة الرادعة . وقد عاقب عليها عمر رضي الله عنه بالضرب حيناً ، فقد ضرب رجلاً أتى امرأته في دبرها<sup>(٢)</sup> ، وبالمقاطعة حيناً ففي مصنف عبد الرزاق أن أول من اتهم بالأمر القبيح - أي اللواط - على عهد عمر ، فأمر عمر بعض شباب قريش ألا يجالسوه<sup>(٣)</sup> .

(١) أخرجه الترمذي في تفسير سورة البقرة ، والإمام

أحمد في المسند ٢٩٧/١ وسنن البيهقي

١٩٨/٧ وتفسير الطبري ٤١٣/٤ .

(٢) عبد الرزاق ٤٤٢ / ١١ .

(٣) عبد الرزاق ٢٤٣ / ١١ وكنز العمال برقم

١٣٦٤٩ .